العدد (2232) السنة التاسعة - الخميس (25) آب 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

وقـفـة

الإعلام على باب المسؤول!

عالية طالب

قيل قديما حين تجد الإعلامي واقفا على باب المسؤول فاقرأ على حيادية الإعـلام ومهنيته السلام ، وحين تجد المسؤول واقفـا علـى باب الإعلامـي فتأكد أن الديمقراطيـة والمهنية والحريات الحقيقية بسلام . فمن يقف على باب من الآن في العـراق ؟ وهل الديمقراطية والإعلام والحيادية والشفافية والمهنيـة والكلمـة الشريفة بسلام ؟ وهـل يتمتع الإعلامي الآن بالقـوة الكافيـة التي تجعلـه يؤشر الخلـل أينما وجد والسلـب أينمـا نما ، والخـراب ، أينما استفحـل ، والفساد أينمـا استشـرى ، وهل يخشـى المفسدون بكافـة أشكالهم ،الإعلامـي حـين يدلـو برأسـه إلى داخل خـرج السياسي " الحـاوي " ويستخـرج الثعابين التـي تنتظر فريستها لتنقض عليها .

كل هـذه التساؤلات تدور برأسي كلمـا وصل سمعي حجم الخـراب الهائل الـذي تعيشـه الصحافة ورجالاتهـا اليوم محليـا ، وكلمـا علمـت بعـدد الإعلاميين الذيـن يقفون على بـاب المسؤولين بحثا عن مصالـح ضيقة وشخصية ومنافع ماليـة ومعنوية وتموينية ، وكلمـا تلمست حجم المسكوت عنـه من ملفـات تقصم ظهر الفسـاد ورجالاته في اغلب من مـكان وزاوية ، وكلما لاح أمامـي قزما " إعلاميا " يتطاول ويتسلـق ظهورنـا التـي أحناها تعب الكتابـة والبحث عن الحقيقة والدفاع عـن مفهوم المواطنة والوطنية الثابتة في كل سنوات عمرنا المهني الذي ثبت رموزا إعلامية لا يمكن المرور على مسيرتها مر الكرام أبدا .

أغلب الأعلام العراقي ولا أقول كله ، يسير اليوم على خطى أعلام ما قبل ٢٠٠٣ ولكـن بتزويق لوني وبعناوين صحف وفضائيـات استهلكت مفـردات اللغة العربيـة فعولج الأمر بإضافـة كلمـة الجديـد لكل عنـوان مشابه لمـا هو موجود أصـلا ، وأقـول مشابـه لحاضنة السنـوات السابقة لكون الإعلامـي كان أشبه بالموظف الحكومي لـدى الدولة وعليه أن ينفذ سياستها العامـة والخاصة ولا يشذ عن أساسياتها ومحدداتهـا وتوصيفاتهـا أبـدا ، ومـن يفعلهـا ويكتب بما يؤشر ذلك التجاوز يكـون تحت بقعة الضوء الكاشفة التي تبقى تترصد قلمه حتى يتلقى عقابه المعروف ولا نريد الآن الخوض فيه .

هـل الإعلامي اليـوم في ظل الديمقراطية التـي نتباهى بها بحاجـة إلى أن يكـون خاضعـا وتابعـا للحكومـة ومزوقا لسلبياتهـا وصارخا هاتفا لايجابياتها إن وجدت ؟ وهل هو يستذكـر مبدأ الهبـات والمكرمات والعطايـا السابقة فيعود ليكرس منهجهـا حتـى وان اختلفـت تلك العطايـا بين ان تكـون مباشرة أو أن تكون برضـا المسؤول الحكومي الذي هـو في الحقيقة استخدام مبطن للإعلامـي ليكون الواجهة التـي يريدها فيعكس عليهـا كل مشاريعه المعلنة والمستترة وهـو واثق انه قد أمـن جانب النقد والفضـح والكشف عن المسـاوئ ما دام قـد تحصن بالسكوت المفترض بينه وبين الإعـلام والـذي تم تهيئـة قوانـين " هادفة " لـه تؤمن هي الأخـرى حـق الحكومة في استخـدام القانـون ضد كل من يتجرأ ويدخل إلى المناطق المحرمة لديها !!

الإعلام العراقي اليـوم يعيش بحبوبة تسليط الضوء على مدعي الإعلام فيه ، والذي افرز صحفا ووسائل إعلام تعرف من أين تـؤكل الكتف تماما ، والكتف التي ستؤكل هي كتف المواطـن وحقوقه ومستقبله ومستقبـل أجياله والتي يبدو أنها تسير على خطى خبر كان بسرعة لا تحسد عليها .

هـل سنشهد لاحقا اليوم الذي سيقف المسؤول فيه على باب الإعـلام وهو يشكـره على انه ساهم في كشـف ما خفي عن الـرأي العام وصـولا إلى إنشـاء مجتمع متكامـل حضاري متطـور يسعى إلى تكريس الاستقلالية دون إن يسعى إلى سياسـة قضمها المنظم وصولا إلى تلاشيهـا فيما لو استمر وقـوف الإعلامي طويلا على تلـك الأبواب التي تنتظره ليل نهار!

عقبات تواجهه والعراقية متفائلة بإقراره بعد العيد

مجلـس الـسـيـاسـات فـي عـلـم المـجـهـول

بغداد / المدى

يواجه المجلس الوطني للسياسات الستراتيجية العليا موجة كبيرة من العقبات التي تعيق إقراره داخل مجلس النواب، فبعد الاختلاف بين ائتلافي العراقية ودولة القانون على صلاحيات المجلس وما إذا كان استشاريا ام تنفيذيا طفت خلافات جديدة على سطح المفاوضات تتمثل بالصيغة النهائية للقانون وفيما اذا كانت قابلة للتعديل ام لا وهل سيتم تمرير القانون بعد قراءته قراءة ثانية خلال الفترة المقبلة.

عضـو مجلس النـواب عـن الكتلـة العراقيـة البيضـاء زهـير الاعرجـي استبعـد ان " يمـرر مجلس النواب مشـروع القانون، وقـال في تصريح صحفـي : ان " قانـون مجلس السياسات الستراتيجية يحتوي على عدد من البنود تخالف نص الدستور لذا من المستبعد ان يتم تمريره داخل مجلس النواب". وأضاف ان "جميع الكتـل السياسيـة مجمعة على وجود بنـود داخـل هـذا القانـون مخالفـة للدستـور ، ولـن تسمـح بتمريـره في حـال لم تعـدل تلك البنـود لتكون موافقة للدستور" .

و رفضـت انتصـار عـلاوي عضـوة القائمـة العراقيـة والمقربـة من زعيم القائمـة اياد علاوي وجود فقرات في القانون مخالفـة للدستور، مؤكدة أن الكتـل السياسية متوافقة على صيغة القانـون . وقالـت علاوي لـ "المدى" : ان الكتـل السياسيـة اتفقـت علـى صيغـة القانـون وسيتم إقـراره بعد عطلة مجلـس النواب التـي ستنتهي بنهاية عيد الفطـر المبارك . وأضافت : أن هناك توافقا سياسيا حصل بهذا الشأن بـين المجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصـدري وأعضاء في دولة القانـون والتحالـف الكردستـاني ونـواب مستقلـين . وبينـت : ان القـراءة الثانيـة للقانـون ستتم بعد عطلـة العيـد مباشرة ومن ثـم سيتم تمريـره كي تتم عمليـة إقراره بشكل نهائي .

هـذا الأمـر استبعـده عضـو ائتلاف دولـة القانـون عدنان السـراج الذي أكـد أن قادة الكتل السياسية وضعوا موضوع حسـم الوزارات الأمنية في أولويات جدولهم لاسيما في الاجتماع المرتقـب الذي سيعقـد برعاية رئيس الجمهورية جـلال طالباني. وأوضح السـراج لـ "المـدى" : أن اجتمـاع قـادة الكتـل السياسيـة سيركـز على مسألـة حسم ملف الـوزارات الأمنية وبعـد الانتهاء من هـذا الأمر سيكون تركيـز الكتـل وقادتهـا علـى قانـون مجلـس السياسـات العليـا . ورجح السراج أن يتم حسم تسمية الوزراء الأمنيـين بعـد عيـد الفطـر المبـارك مباشـرة . وأشار الى أن الاتفاق على بعض فقـرات القانون التـي تشوبها الخلافات يحتاج وقت أكثر ولا يمكن حسمـه بهـذه الفـترة القصـيرة ولا يمكن الوصـول الى الصيغة النهائية للقانون بعد عيد الفطر المبارك . وكان مجلس النواب قد صوت في الحادي عشر من الشهر الجاري على مشروع قانون المجلس الوطنـي للسياسيات الاستراتيجيـة العليـا بعـد وصولـه الى اللجنـة القانونيـة مـن رئاسـة الجمهوريـة . يشـار الى أنّ الكتـل السياسيـة قد اتفقـت خلال الاجتماع الذي عقد في مقـر رئيس الجمهورية جلال طالباني على عـدد من القضايا العالقـة وتنفيـذ بنود اتفاقيـة أربيل والتـي من بينها الاتفـاق على إرسال مشـروع قانـون المجلـس الوطنـي للسياسـات العليـا مـن قبـل الرئيس طالباني إلى مجلس النواب .

والمجلس الوطنـي للسياسات العليا هو مجلس اتفق علـى تأسيسه خلال المباحثـات التـي جـرت بـين كتلتـي العراقيـة ودولـة القانـون في إطـار مبادرة رئيس إقليم كردستان مسعود بـارزاني، من اجـل خلق تـوازن في القـرار السياسـي ومنع تفـرد الكتلة التـي تحصل علـى رئاسـة الحكومة باتخـاذ القـرارات المهمـة، ويفترض ان تذهـب رئاسة المجلس الجديد الى ائتـلاف العراقيـة، وقـد تأخر عرض مشروع قانـون المجلس على البرلمان منـذ تشكيـل الحكومـة في الـ٢١مـن كانـون الأول/ ديسمـبر مـن العـام الماضـي بسبـب الخلافـات الكبـيرة حول طبيعـة دوره وصلاحياته التي يرى البعض أنها تخالف الدستور.

ويعطـي مشـروع قانـون المجلـس الوطني للسياسات العليا صلاحيات يعتقد الكثير من النواب والقانونيين والمراقبـين السياسيـين انها تتجاوز او تتداخـل مـع صلاحيـات سلطات اخـرى دستورية، فيما يـرى ائتلاف دولـة القانون ان المجلـس بشكل عام غـير دستـوري ويتقاطع مـع دعوات ترشيـق الهيـكل الحكومـي، بينمـا يشـدد ائتـلاف العراقيـة علـى اقرار المجلـس بصلاحياتـه المثبتـة في اتفاق اربيـل (تشرين الثاني ٢٠١١) الذي مهد لتشكيـل الحكومة، لضمان التوافق الوطني بعد ان اتفقت الكتل عليـه، وهو جزء مـن الاتفاق لا يمكن التنصل منه .

السلم والتضامن يستنكر هجمات الجوار على إقليم كردستان

بغداد / المدى

استنكر المجلس العراقي للسلم والتضامن الهجمـات التركية والإيرانيـة على شمال العـراق، مطالبـا الحكومتـين الاتحاديـة والإقليـم باتخـاذ كامـل الإجـراءات التي توقـف هـذه الاعتـداءات. وقـال المجلس في بيـان ، تلقـت "المـدى" نسخـة "انـه يتابـع بقلـق بالغ عمليـات القصـف التي تقـوم بهـا القـوات الإيرانيـة والتركيـة علـى أراضـي إقليـم كردستـان العـراق والأضـرار التـي ألحقتها بحياة المواطنين وممتلكاتهـم ،إضافـة الى المعانـاة المريرة التي يعـاني منها سكان المناطق المستهدفة الذيـن اضطروا الى الهجـرة عن مناطقهم والعيش في ظروف مادية ونفسية شديدة القسوة".

وأضـاف البيـان "واذ يستنكـر المجلـس بشـدة هـذه العمليـات التـي تتعارض مع المبـادئ الدولية التي تنظـم العلاقات بين الدول ، يؤكد على ان اللجوء الى الوسائل العسكريـة قد اثبت فشلـه في حل المشاكل والخلافات بالإضافة الى انه يعيق ويعقد تلـك المشاكل بدلا من حلهـا وهذا ما أثبتته ظـروف حركـة الثـورات والانتفاضـات في المنطقـة التـي أظهـرت بوضـوح فشل العمليـات العنفية المسلحـة التي تقوم بها الأنظمـة المستبـدة ضد شعوبهـا المطالبة بالحقوق والحريات"

كمـا طالـب المجلـس الحكومـة الاتحادية وحكومـة الإقليم باتخـاذ مواقف واضحة ومسؤولـة من هذه العمليـات التي تنتهك سيادة العراق وتعرض مواطنيه للخطر ، كما يدعو كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمـع المـدني للتعبيـر عـن مواقفها الصريحـة المناهضـة لهـذه الانتهـاكات والضغـط علـى الحكومـة الاتحاديـة وحكومـة الإقليم باتخاذ كافـة الإجراءات التي تمنع هذه العمليـات وتضمن سلامة المواطنين على كل بقعة من ارض العراق ، وتحميلهما مسؤولية ما يحدث واستمراره بهذا الشكل اللاقانوني واللاانساني.

الصليب الأحمر: مليون امرأة عراقية معيلة

عراقيات يعملن لرعاية أسرهن.. ارشيف

بغداد / المدى

أعلنت اللجنـة الدولية للصليب الأحمر في بغـداد، أمـس الأربعـاء، عن وجود أكـثر من مليون امرأة معيلة في العراق ينفـق حـوالي ٧٠ بالمئـة منهـن أكـثر ممـا يكسـبن، مطالبـة المعنيـين باتخاذ إجـراءات مـن شأنها تحسـين أوضاع المعيلات في العراق.

وقـال رئيس اللجنـة في العراق ماغني بارث خلال مؤتمر صحافي، إن "اللجنة أجرت بـين أيلول وكانون الأول ٢٠١٠ تقويما ودراسـة استقصائية لأكثر من ١٠٠ مـن النسـاء المعيـلات في وسـط وشمال وجنوب البلاد، كشفت أن هؤلاء النساء يعشن في أوضاع غير مستقرة، ويعانين من ظروف معيشية صعبة بما في ذلـك النظـم الغذائيـة السيئـة، كما أظهـرت أن ٧٠ بالمئة من النسوة ينفقن أكثر مما يجنين من المال، ويعتمدن على حلول مؤقتة لمواجهة الأزمة".

وأضـاف بـارث أن "الدراسة بينت أنه "على الرغم من عـدم توفر إحصاءات رسميـة، إلا أن التقديـرات تشـير إلى أن هنـاك أكـثر من مليون امـرأة معيلة في العـراق"، لافتـا إلى أن "هـذا الرقم يشمـل الأرامـل والنسـاء اللواتـي أضحى أزواجهن في عداد المفقودين أو المحتجزين، إضافة إلى المطلقات".

وتابـع بـارث أن "الصليـب الأحمـر يعرض هذه الأرقام للمرة الأولى والتي تشـير إلى أن ٢٢ مـن النسـاء المعيلات يعملـن في الزراعـة، ومثلهـن يملكـن دكاكين صغيرة، فيمـا تمارس أخريات مهنـا مختلفة مثل الخياطـة والتنظيف والطبخ".

وأكـد بـارث أن "نحـو ربـع النسـاء المعنيات بالدراسـة يعانين من الإنهاك، في حـين أن الربـع الآخـر يشعـرن بالحـزن، و١٨ بالمئـة يعانـين الكآبـة، وثمانية في المئة فقط يشعرن أنهن على مـا يرام"، معلنـا أنه "منذ عـام ٢٠٠٩، سددت اللجنـة الدولية تكاليـف السفر التـي تكبدتهـا حـوالي ١٠٠٠ امـرأة عندما اضطـررن إلى تأمـين مستندات للتقدم بطلب الراتب، وستقدم مساعدة ماليـة إلى حـوالي ٦٠٠٠ امـرأة خلال السنة الحالية والمقبلة".

وطالب بـارث جميع المعنيـين بـ"اتخاذ مزيد مـن الإجراءات لتحسـين أوضاع النساء المعيلات في العراق".

وكانـت الحكومـة العراقيـة قـررت في ٢٠٠٨ تخصيـص راتـب شهـري يبلـغ نحـو ١٢٠ دولارا للواتـي ليـس لديهن مـورد ثابـت، وقالت مستشـارة رئيس الجمهورية لشـؤون المرأة سلمى جابو لفرانس برس العام الماضي أن الجهاز المركـزي للإحصـاء يؤكد وجـود نحو مليـون أرملـة وأربعة ملايـين يتيم في بلـد يبلـغ عـدد سكانه نحـو ٣٠ مليون نسمة.

يذكر أن تـردي الأوضاع الأمنية والتي أعقبـت دخـول القـوات الأميركيـة إلى العراق عام ٢٠٠٣، والتي تسببت بقتل الآلاف مـن العراقيين، فضلا عن اعتقال أعـداد مماثلة، وفقـدان الكثير، أجبرت العديد من النساء على العمل في ميادين شتى لتوفير القوت لأسرهن.

الكردستاني ينتقد ترشيق الفرقاء

حرب التصريحات لم تتوقف.. ودولة القانون: علاوي يسعى لإسقاط الحكومة

بغداد / المدى

اتهـم ائتلاف دولة القانـون، القائمة العراقية بمحاولتـه إسقـاط الحكومـة، الأمـر الـذي انتقدته نائبة عن العراقية.

وصرح النائب محمد الصيهود عن أطراف في القائمة العراقية تقـود مخططاً ممولا إقليميا لإسقاط حكومة نوري المالكي وتأخير تسمية الـوزراء الأمنيـين أحـد أركان هـذا المخطط.

وقـال الصيهود وهو عضـو في دولة القانون في بيان صحفي تلقت "المدى" أمس الأربعاء نسخـة منه ان "بعض أطـراف العراقية تقود مخططاً تموله دول إقليمية يهدف الى إسقاط حكومـة المالكـي مـن خـلال تأخـير تسمية الحقائـب الأمنيـة وإظهـار الحكومـة بأنهـا ضعيفـة ولا تستطيـع ان تتمكن من السيطرة علـى الوضع الأمني في البلاد". وأضاف ان "مخطـط العراقية لـن ينجـح وإن أول خطوة لإفشالـه هو تكليـف سعدون الدليمـي بإدارة وزارة الدفـاع والخطـوة الأخـرى ستكـون تسمية وزير الداخلية".

وأوضـح الصيهـود ان "العراقية لم تقدم الى رئيس الـوزراء والى هذه اللحظـة أية قائمة بأسمـاء مرشحيهـا لـوزارة الدفـاع بصورة رسميـة وكل ما هو موجود على أرض الواقع مجرد تصريحات إعلامية".

وأشار الى أن "أي لقاء بين الفرقاء السياسيين لـن يسهم بحلحلة أزمة الـوزارات الأمنية إلا في حـال تم الاتفـاق علـى ترشيـح العراقيـة لشخصيـات تتمتـع بالحياديـة والمهنيـة والاستقلاليـة والابتعـاد عـن التأثـيرات والضغـوط الخارجيـة وتغليـب المصلحـة الوطنيـة على المصالـح الشخصية والحزبية والفئوية".

مـن جهتهـا استغربـت النائبـة عـن القائمـة العراقية وحدة الجميلي من هكذا تصريحات واصفـة إياها بغـير المسؤولـة ،وفي اتصال أجرته "المـدى" أمـس قالـت الجميلـي انها "تستغـرب مـن نـواب دولـة القانـون وتصريحاتهـم الغـير مسؤولة" وتساءلـت الجميلـي" اي دولة إقليميـة مستقرة؟ فاغلب دول الجـوار تشهـد تغـيرات جذريـة وعلـى مستـوى رؤسـاء وقيـادات ،وبالتـالي مـن سيهتـم منهـم بالشـأن العراقـي الداخلي في الوقت الذي تشهد بلاده تحركات عنيفة؟"

وتابعـت النائبة عـن القائمـة العراقية" كيف يمكن للعراقيـة ان تسقط حكومة هي شريكة فيها؟"

وأشـارت الجميلـي الى أن " تتوجـس دولـة القانون ريبة في الغالب من العراقية .إسقاط الحكومة يتنافى مع برنامجنا الوطني".

وأضافـت النائبة عن العراقيـة الى أن "هناك توجهاداخل القائمة لسحب الثقة من الحكومة اذا لم يقتنع مجلس النواب ببيانها،وسنباشر إجراءاتنـا بعـد عطلة عيـد الفطـر" وأعربت الجميلي عن اعتقادها"اننا نشهد أياما صعبة بعد انتهـاء عطلة العيد ،نظـرا لتراكم الملفات وأهميتها".

وعن التراشقـات السياسية بين النواب قالت الجميلـي " ليـس هناك مـن تراشقـات حادة داخـل مجلـس النـواب، والمشكلـة ليست في مجلس النواب بل في الحكومة".

مـن ناحيـة أخرى اعتـبر النائب عـن تحالف الكتـل الكردستانيـة محمـود عثمـان هـذه التصريحـات جـزءا مـن التراشـق الإعلامي بـين السياسيـين مطالبا نواب دولـة القانون بعدم توجيه الاتهامات مـن دون إظهار الأدلة التي تؤكد صحـة الاتهام". وأضاف "ان هذه التراشقات السياسية على الإعلام قد ساهمت في تدمـير العـراق ،حتـى صار البلـد ضحية لها".

والمشكلـة ليسـت في مجلـس النـواب بل في الحكومة".

مـن جهـة أخـرى أكـد النائـب عـن الائتلاف الوطني رافع عبد الجبار أن تخوين الآخرين سوف يضـر بالعملية السياسية مطالبا الكتل السياسيـة والنـواب بان يكونـوا أكثر حذرا في تصريحاتهـم ،وفي اتصال أجرته"المدى" قـال عبد الجبار ان "علـى الكتل السياسية أن تكـون حذرة عنـد التصريـح ،وأتمنـى منهم عدم التصعيـد حفاظا علـى الوضع من عودة الطائفيـة". وتابـع النائـب عـن الائتـلاف الوطنـي " اعتقد ان تحليـل دولة القانون في مسالـة تواطـؤ القائمـة العراقيـة مـع جهات إقليمية غير دقيق".

وعن شغل الدليمي منصب وزير الدفاع وكالة قال عبد الجبار "إن توكيل الدليمي في الوقت الحاضـر سيوسع الفجوة مـن دون التوصل الى نتيجـة ،وفي الأخـير ستقـدم العراقيـة مرشحها للمنصب.

وكانـت القائمـة العراقيـة قدمـت عـدد مـن المرشحـين لـوزارة الدفـاع الى رئيـس الجمهورية الأمر الذي أدى الى تحفظ ائتلاف دولـة القانون الـذي يتزعمه رئيـس الوزراء نوري المالكـي ، مؤكديـن ان المرشحين يجب ان يقدمـوا الى رئيس الوزراء وليس لرئيس الجمهورية.

يذكـر أنّ الـوزارات الأمنيـة لا تـزال شاغرة بسبـب عـدم توافـق الكتـل السياسيـة علـى أسمـاء المرشحين لتلـك الـوزارات التي تدار حالياً بالوكالة مـن قبل رئيس الوزراء نوري المالكـي لـوزارة الداخليـة ووزيـر الثقافـة سعدون الدليمي الذي تم تكليفه بإدارة وزارة الدفاع وكالة.

واتفـق قـادة الكتـل السياسيـة في الاجتماع الـذي عقـد برعايـة رئيـس الجمهورية جلال طالباني في الخامس مـن الشهر الحالي على تقديم العراقية والتحالف الوطني لمرشحيهم للوزارات الأمنية خلال فترة أسبوعين.

وكان رئيـس الوزراء نوري المالكـي قد أعلن في مقابلـة تلفزيونيـة أنّ القائمـة العراقيـة غالباً ما تقدم أسمـاء مرشحين لوزارة الدفاع منتمـين الى حزب البعث المنحل أو الجماعات المسلحة عدا المرشح خالد العبيدي".